

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 43 من قرار مجلس الأمن 2666 (2022)، التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 20 آذار/مارس 2023. ويبين التقرير التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً - التطورات السياسية

2 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير ببداية تسجيل الناخبين استعداداً للانتخابات العامة لعام 2023، وتساعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، واستمرار الجهود الإقليمية لمعالجة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

3 - واستمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عملية تسجيل الناخبين التي تستهدف 50 مليون ناخب محتمل في ثلاث مناطق للعمليات. وفي 13 آذار/مارس، أعلنت اللجنة تسجيل نسبة 70 في المائة من الناخبين المتوقعين، نصفهم على الأقل من النساء. وقد شكلت الحالة الأمنية تحدياً لتسجيل الناخبين في مناطق النزاع في المقاطعات الشرقية الثلاث. وتأخر تسجيل الناخبين في إقليم كواماوث بمقاطعة ماي - ندومي بسبب استمرار انعدام الأمن في أعقاب العنف القبلي الذي اندلع في عام 2022 بين قبيلتي تيكي وياكا. وفي 27 شباط/فبراير، أقر الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكودي خلال خطاب ألقاه أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، بأن الحالة الأمنية في الشرق يمكن أن تعرض العملية الانتخابية للخطر. وكان من المقرر أن تنتهي عملية تسجيل الناخبين في 17 آذار/مارس.

4 - وتبنت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، وهي إحدى التجمعات السياسية الرئيسية للمعارضة، الموقف الداعي إلى مقاطعة العملية الانتخابية، مدعية غياب إطار قانوني ومؤسسي توافقي ومشيرة إلى



الظروف الأمنية؛ وفي 13 آذار/مارس، دعت إلى التعليق الفوري لعملية تسجيل الناخبين. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أعلن زعيم الحزب السياسي الذي يدعى "الجميع من أجل الجمهورية"، مويس كاتومبي، ترشحه للانتخابات الرئاسية. وأدى هذا الإعلان إلى استقالة ثلاثة من أصل ستة وزراء من حصة حزبه في 28 كانون الأول/ديسمبر. وفي 20 شباط/فبراير، ندد المرشحان الرئاسيان المعلنان مارتن فايولو ومويس كاتومبي بعملية تسجيل الناخبين باعتبارها معيبة لصالح الأغلبية الحاكمة، وشجبا اختلال التوازن في مواقع التسجيل لصالح منطقة كاساي على حساب كاتانغا الكبرى.

5 - وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، سن السيد تشيسيكيدى قانون المالية لعام 2023، بميزانية بلغت قيمتها 16 بليون دولار، بزيادة قدرها 45,9 في المائة مقارنة بالعام السابق، بما في ذلك 434 مليون دولار للانتخابات. وقام صندوق النقد الدولي برفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2022 بنسبة 8,5 في المائة، وذلك بفضل زيادة إنتاج التعدين بوتيرة فاقت التوقعات. غير أن صندوق النقد الدولي قدر أن الوضع المالي العام للبلد قد تدهور مع زيادة الإنفاق العسكري من خارج الميزانية زيادة كبيرة.

6 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، اختتمت في نيروبي الجولة الثالثة من المشاورات في إطار عملية نيروبي. وشارك في المشاورات أكثر من 200 مندوب يمثلون الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والنساء والشباب من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري ومانبيما وتجانيقا. واتفق المشاركون، في جملة أمور، على ضرورة تشجيع التآزر بين البرنامج الإنمائي المحلي للأقاليم الـ 145 وبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. كما سلطوا الضوء على الحاجة إلى إنشاء مراكز رعاية شاملة للناجيات من العنف الجنسي وشبكة من وسيطات السلام، على المستوى الإقليمي، لدعم العمليات السياسية المحلية المصممة لتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح.

7 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، في مومباسا، كينيا، اجتمع ميسر عملية نيروبي والرئيس السابق لكينيا، أوهورو كينياتا، بممثلي حركة 23 مارس الذين وافقوا على وقف إطلاق النار وسحب قواتهم من الأراضي المحتلة بحلول 15 كانون الثاني/يناير، وفقا لبيان لواندا الصادر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من ذلك الإعلان، استأنفت حركة 23 مارس عملياتها الهجومية في ظل مواصلة توسعاتها الإقليمية عبر أراضي ماسيسي وروتشورو.

8 - وفي 4 شباط/فبراير، وفي أعقاب مؤتمر قمة استثنائي عقد في بوجومبورا، بوروندي، دعا رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا إلى وقف فوري لإطلاق النار من جانب جميع الأطراف وإبلاغ رئيس الجماعة بالانتهاكات الواقعة. ولاحظوا أن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن حلها على نحو مستدام إلا من خلال عملية سياسية، ودعوا جميع البلدان المساهمة بقوات في القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا إلى الانتشار فورا. وفي 5 شباط/فبراير، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا ذكرت فيه بأن ولاية القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا "مهينة بشكل لا لبس فيه"، وشجبت عدم تنفيذ عملية لواندا. وقد رفضت في البيان الدعوات إلى إجراء مفاوضات مباشرة وغير مشروطة مع حركة 23 مارس، وأكد مجددا أن الإطار السياسي الوحيد الذي تدعمه الحكومة هو خريطة طريق لواندا.

9 - وفي الفترة من 5 إلى 9 شباط/فبراير، سافر السيد تشيسيكيدى إلى الكونغو وأنغولا وجنوب أفريقيا وجزر القمر، حيث التقى بنظرائه لمناقشة مسألة انعدام الأمن في المقاطعات الشرقية من البلد. وفي 17 شباط/فبراير، وعلى هامش الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي،

أقرت قمة خاصة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، امتدت لتشمل أنغولا، جداول زمنية جديدة لانسحاب حركة 23 مارس من جميع المواقع المحتلة التي تغطي الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 30 آذار/مارس. وفي 17 شباط/فبراير، حضر الأمين العام مؤتمر قمة لرؤساء الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيد خلاله مجلس السلم والأمن قرارات مؤتمر القمة الاستثنائي لجماعة شرق أفريقيا، وأدان الهجمات التي استهدفت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا جميع الأطراف إلى تنفيذ قرارات عمليتي لواندا ونيروبي. كما رحب مجلس السلم والأمن بنشر القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا وقرر تمويلها من خلال صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وفي 10 آذار/مارس، أعلنت أنغولا عن النشر الوشيك لوحدة عسكرية أنغولية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، رهنا بالحصول على إذن من المجلس الوطني، وذلك لتأمين مواقع تجميع حركة 23 مارس وحماية أعضاء آلية التحقق المخصصة.

10 - وفي 27 شباط/فبراير، التقى الأمين العام بالسيد تشيسيكودي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، على هامش الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف لمناقشة مسألة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وعواقبه الإنسانية، فضلا عن التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

11 - وفي الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، زار البابا فرانسيس كينشاسا، حيث تواصل مع السيد تشيسيكودي وممثلي الطوائف الدينية وضحايا النزاع والشباب. وندد البابا بالعنف المرتبط بالنزاع والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وخطاب الكراهية والفساد. ودعا إلى السلام والمصالحة وإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية.

ثالثا - الحالة الأمنية

12 - لقد تواصل تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية الثلاث لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع تصاعد حاد في أعمال العنف، التي ارتكبتها في الغالب القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وحركة 23 مارس. وفي كيفو الجنوبية، واصلت القوات الكونغولية والبوروندية عملياتها ضد الجماعة المسلحة الأجنبية التي يُطلق عليها اسم "المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي". وازدادت الحوادث الأمنية عبر الحدود أيضا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

مقاطعة إيتوري

13 - اتسم انعدام الأمن في إيتوري بتصاعد عمليات القتل التي ترتكبها أساسا القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة زائير والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، على الرغم من وثيقة الالتزامات التي وقعتها التعاونية في 4 حزيران/يونيه 2022 والتي أسفرت في البداية عن نتائج إيجابية. وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 14 آذار/مارس، سجل 201 حادث أمني ضلعت فيها جماعات مسلحة، أسفرت عن مقتل 485 مدنيا، من بينهم ما لا يقل عن 82 امرأة و 51 طفلا، مقابل 114 مدنيا قُتلوا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأصيب ما مجموعه 172 مدنيا، من بينهم ما لا يقل عن 20 امرأة و 19 طفلا. وورد أن ما لا يقل عن 168 مدنيا، من بينهم 13 امرأة و 35 طفلا، اختطفوا. وأحدثت إعادة نشر القوات المسلحة

الكونغولية في منطقة الشمال الصغرى بمقاطعة كيفو الشمالية تصديا للتهديد الذي تشكله حركة 23 مارس فراغا أمنيا وأسهمت في استمرار انعدام الأمن في مقاطعة إيتوري.

14 - واستمر التنافس على السيطرة على مواقع التعدين غير القانونية في تأجيج النزاع في مناطق مونغبوالو، وكباراغانزا، وكيلو، وبامبو، وبولي، وتشوميا في إقليم دجوغو، حيث اشتبكت فصائل التعاونية من أجل تنمية الكونغو مع ميليشيات جماعة زائير وشنت هجمات مباشرة على المدنيين والقوات المسلحة والشرطة الكونغولية. وفي إقليم مهاجي، سُجِّل ارتفاع في عدد الضحايا المدنيين، ولا سيما في منطقتي تعدين الذهب في كاتانغا وجالاسيغا، مقارنة بالفترة المشمولة بالقرير السابق.

15 - وفي إقليم إيرومو ومامباسا، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة ارتكاب الفظائع، ولا سيما على طول الطرق الرابطة بين كوماندا ولونا ومامباسا. وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 14 آذار/مارس، قتلت القوات الديمقراطية المتحالفة 159 مدنيا، من بينهم ما لا يقل عن 25 امرأة و 9 أطفال، وجرحت 15 مدنيا، من بينهم امرأة واحدة و 4 أطفال.

مقاطعة كيفو الشمالية

16 - في منطقة الشمال الكبرى، في الفترة بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 15 آذار/مارس، سُجِّل 134 حادثا أمنيا ضلعت فيها جماعات مسلحة. وظلت القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل السبب الرئيسي الكامن وراء انعدام الأمن، حيث سُئِنَت ما لا يقل عن 57 هجوما، قتل فيها 187 مدنيا، من بينهم 69 امرأة و 20 طفلا، وجرح 117 آخرون، من بينهم 54 امرأة و 20 طفلا.

17 - وعلى الرغم من استمرار العمليات المشتركة بين القوات المسلحة الكونغولية والأوغندية في كيفو الشمالية، ظلت القوات الديمقراطية المتحالفة نشطة، لا سيما في مشيخة باشو، وفي الجزء الجنوبي من إقليم بيني، وعلى طول الحدود الشمالية لكيفو الشمالية، وذلك في الغالب لإعادة الترميم والانتقام من المدنيين الذين ينظر إليهم على أنهم يتعاونون مع القوات الكونغولية والأوغندية. وفي الفترة ما بين 6 و 15 آذار/مارس، ارتكبت القوات الديمقراطية المتحالفة ثمان هجمات في مشيخة باشو أسفرت عن مقتل 108 مدنيين، من بينهم 42 امرأة و 14 طفلا. وفي 15 و 25 كانون الثاني/يناير، انفجر جهازان من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في إحدى الكنائس في كاسيندي وفي أحد الأسواق في بيني، على التوالي. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا مسؤوليته عن الانفجار الذي وقع في كاسيندي وعن هجوميين آخرين وقعا في مشيخة باشو.

18 - وظلت الحالة الأمنية في إقليم بوتيمبو ولوبيرو تتسم بالهجمات التي تشنها جماعة ماي - ماي على المدنيين واشتباكاتهما مع القوات المسلحة الكونغولية. وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 31 كانون الثاني/يناير، قتلت جماعات ماي - ماي 12 مدنيا، من بينهم امرأة وطفل، وجرحت 8 مدنيين آخرين، من بينهم امرأة وطفل.

19 - وفي منطقة الشمال الصغرى، تدهورت الحالة الأمنية تدهورا كبيرا حيث شنت حركة 23 مارس هجمات جديدة ووسَّعت مناطق سيطرتها، على الرغم من ادعاءات تقييد انسحابها من كيبومبا ورومانغابو في مطلع كانون الثاني/يناير. وفي 4 و 26 كانون الثاني/يناير، سيطرت حركة 23 مارس على كيتشانغا في إقليم ماسيسي وعلى نياميلما في إقليم روتشورو، على التوالي. واستمر القتال بين حركة 23 مارس

والقوات المسلحة الكونغولية في شمال كيتشانغا وجنوباً على طول الطريق المؤدية إلى ساكي، مما أدى إلى تحركات سكانية واسعة النطاق. وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 15 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن حركة 23 مارس قتلت 43 مدنياً، من بينهم امرأتان و 3 أطفال، وأصاب 21 آخرين، من بينهم 3 نساء وطفلان. وفي 27 شباط/فبراير، سيطرت حركة 23 مارس على مويسو في أعقاب اشتباكات مع القوات المسلحة الكونغولية تفيد التقارير أنها أسفرت عن إصابة أربعة مدنيين، من بينهم طفلان.

20 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، تعرضت طائرة مقاتلة تابعة لقوات الدفاع الكونغولية لإطلاق نار عند هبوطها في مطار غوما. ونفت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مزاعم السلطات الرواندية بأن الطائرة كانت قد انتهكت المجال الجوي الرواندي.

مقاطعة كيفو الجنوبية

21 - لقد استمر انعدام الأمن في كيفو الجنوبية، حيث واصلت الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين. وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 31 كانون الثاني/يناير، سُجِّل 71 حادثاً أمنيّاً، أسفر عن مقتل 26 مدنياً، من بينهم 9 نساء و 3 أطفال، وإصابة 13 آخرين، من بينهم امرأتان و 4 أطفال. وكانت جماعة تويروانيهو المسلحة، التي يشتبه في أنها تدعم جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي، تشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن. وواصلت القوات الكونغولية والبوروندية عملياتها المشتركة ضد المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي، ووصلت إلى بيجومبو، معقل جماعة تويروانيهو، مما حمل جماعة تويروانيهو على التحرك نحو مينيمبوي.

22 - وفي 28 كانون الثاني/يناير، وقع تبادل لإطلاق نار بين القوات البحرية الرواندية والقوات البحرية الكونغولية بالقرب من جزيرة إيبيندجا في بحيرة كيفو، بعد أن احتجزت القوات الرواندية صيادين كونغوليين، حسبما ورد من تقارير.

23 - وفي 15 شباط/فبراير، أعلنت قوة الدفاع الرواندية أن رواندا ستطلب إلى الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية التحقق المخصصة التابعة لخريطة طريق لواندا للتحقيق في الادعاءات القائلة بأن اثني عشر جندياً كونغولياً فتحوا النار على مركز روزيزي الثاني الحدودي الرواندي في اليوم نفسه.

24 - وكان لنزاع حركة 23 مارس في مقاطعة كيفو الشمالية أثر على ديناميات الجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية حيث سعت بعض الجماعات المسلحة في إقليم كالييه إلى استئناف نشاطها بهدف الانضمام إلى القتال ضد حركة 23 مارس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدفق نحو 25 000 من النازحين حديثاً من كيفو الشمالية إلى كيفو الجنوبية، بمن فيهم نحو 4 000 شخص منذ شباط/فبراير.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

25 - خلال الفترة قيد الاستعراض، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية 844 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان، وهو ما يماثل عدد الانتهاكات والتجاوزات التي تم توثيقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو 845 انتهاكاً وتجاوزاً. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 63,5 في المائة من هذه الانتهاكات.

26 - وارثكبح نحو 84 في المائة من الانتهاكات والتجاوزات في المقاطعات المتضررة من النزاع. وكانت فصائل ماي - ماي مسؤولة عن معظم هذه الانتهاكات (106)، تليها القوات الديمقراطية المتحالفة (88)، وفصائل نيأتورا (82)، وحركة 23 مارس (58)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (39)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (6)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (4). ووقع ما لا يقل عن 628 شخصا ضحايا لعمليات قتل خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة (465 رجلا و 111 امرأة و 52 طفلا)، وهي زيادة كبيرة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق تعزى إلى زيادة الهجمات المميتة التي تشنها الجماعات المسلحة التابعة لكل من التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة وحركة 23 مارس على السكان المدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وهذه الجماعات الثلاث وحدها مسؤولة عن قتل 510 ضحايا بإجراءات موجزة (399 رجلا و 75 امرأة و 36 طفلا) خلال 84 هجوماً وحادثة تتعلق بحقوق الإنسان.

27 - واشتد العنف القبلي في مقاطعة ماي - ندومبي واتسع نطاقه جغرافياً. وإجمالاً، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 286 شخصاً في ما يتصل بأعمال العنف، من بينهم 53 من أفراد قوات الدفاع والأمن. ويحاكم بعض هؤلاء الأشخاص المقبوض عليهم في جلسات استماع متنقلة في المحكمة العسكرية لحامية باندونو.

28 - وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية 19 انتهاكاً في جميع أنحاء البلد تتعلق بتقييد الحيز المدني، مع تسجيل أكبر عدد من الانتهاكات في مقاطعة كاتانغا العليا (5). وشملت الانتهاكات الموثقة، التي تفيد التقارير أن الشرطة الوطنية الكونغولية ارتكبت معظمها، تهديدات بالقتل ضد 3 رجال، وإساءة معاملة 16 رجلاً و 26 امرأة، واعتقال واحتجاز 47 رجلاً و 3 نساء وطفل واحد تعسفاً، وحالتين تتعلقان بانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، وحالتين تتعلقان بانتهاكات حرية التجمع والتظاهر.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت وتيرة خطاب الكراهية، بما في ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي، بسبب أعمال العنف التي ارتكبتها حركة 23 مارس، وتوتر العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأنشطة تسجيل الناخبين. وتواصل البعثة توثيق حالات خطاب الكراهية وفقاً لمبادئ الرباط.

30 - وواصلت البعثة اتخاذ خطوات لضمان امتثال دعمها لقوات الدفاع والأمن الكونغولية لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وفي الفترة من أوائل كانون الأول/ديسمبر إلى منتصف شباط/فبراير، أجرى 70 تقييماً للمخاطر، منها 42 تقييماً للنقل، و 10 تقييماً للتدريب، و 4 تقييماً للوجستيات، و 3 تقييماً للعمليات المشتركة، و 11 تقييماً للأنشطة الأخرى.

خامساً - الحالة الإنسانية

31 - لا يزال أكثر من 5,7 ملايين شخص من النازحين داخليا في البلد، وهو ما يمثل أكبر عدد من حالات النزوح في أفريقيا. وأكثر من 80 في المائة من الأشخاص نزحوا بسبب النزاع المسلح، ويوجد 97 في المائة من هؤلاء في المقاطعات الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم استضافة أكثر من مليون لاجئ وطالب لجوء كونغولي في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

- 32 - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، أدى تجدد أعمال العنف في روتشورو إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 602 000 شخص في حالة نزوح في أقاليم روتشورو ونيراغونغو وماسيسي وواليكالي ولوبورو وفي مدينة غوما.
- 33 - وفي إيتوري، نزح ما يقدر بنحو 156 000 شخص حديثاً عبر إقليم دجوغو منذ كانون الثاني/يناير. ويولد انعدام الأمن المتزايد احتياجات إنسانية جديدة وعاجلة في هذه المقاطعة حيث يوجد بالفعل حوالي 1,5 مليون نازح.
- 34 - ولا يزال وصول العاملين في المجال الإنساني وأمنهم يشكلان عائقين رئيسيين أمام إيصال المساعدات الإنسانية. ففي كانون الثاني/يناير، سُجِّلَ 30 حادثاً أمنياً جديداً أثر بشكل مباشر على العاملين في المجال الإنساني، واختُطف عامل إغاثة واحد على الأقل، وجُرح أحدهم وقُتل آخر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاق تعليق حركة المرور على الطرق الرابطة بين غوما وكييتشانغا وصول المساعدات الإنسانية في عدة مواقع في أقاليم ماسيسي وواليكالي ولوبورو، واضطرت اثنتا عشرة منظمة إنسانية إلى تعليق أنشطتها في كييتشانغا ومويسو. وفي 18 و 19 شباط/فبراير، قامت البعثة بنشر وحدات قتالية ثابتة في مويسو لتيسير التنقلات. وفي 24 شباط/فبراير، تعرضت طائرة هليكوبتر تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تُشغّلها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لإطلاق نار من مهاجمين مجهولين بالقرب من غوما أثناء عودتها من واليكالي، بمقاطعة كيفو الشمالية. ونتيجة لذلك، قرر برنامج الأغذية العالمي أن يعلق جميع رحلاته الجوية الإنسانية في مناطق النزاع في كيفو الشمالية وإيتوري حتى إشعار آخر. وفي 10 آذار/مارس، وصلت إلى غوما أول شحنة جوية في إطار الجسر الجوي الإنساني لتلبية الاحتياجات العاجلة للنازحين داخليا.
- 35 - وفي عام 2022، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2022/2021 التي تبلغ قيمتها 1,88 بليون دولار بنسبة 48 في المائة. وفي 22 شباط/فبراير، أطلقت خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2023-2024 في كينشاسا. وثمة حاجة إلى ما مجموعه 2,25 بليون دولار لتلبية احتياجات 10 ملايين شخص.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

- 36 - تمشيا مع المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ نهج شامل على نطاق البعثة لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، حيث تستفيد بطريقة منسقة من القدرات المدنية والعسكرية والشرطية من خلال الحوار، والوجود الثابت والحماية بالانتشار المؤقت، وتعزيز بيئة توفر الحماية. وفي سياق متزايد الصعوبة، واصلت البعثة المشاركة في تدابير بناء الثقة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والنساء والشباب للتصدي لاستمرار المشاعر المناهضة للبعثة. وواصلت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الكونغولية والمجتمع المدني، الاسترشاد باستراتيجيات قائمة على أساس المناطق، تكملها خطط محلية أو مواضيعية. وواصلت القيادة العليا للبعثة بذل جهود الدعوة الرفيعة المستوى لدى السلطات الكونغولية لنشر قوات عسكرية وقوات شرطة في المناطق المعرضة للخطر التي يكون فيها وجود أجهزة الأمن التابعة للدولة ناقصاً.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

37 - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها الرامية إلى تحسين قدرتها على الاستجابة للأنماط المتغيرة في نشاط الجماعات المسلحة بالحفاظ على تموقع مرن. وسرعان ما أعادت البعثة نشر قواتها في إيتوري استجابة للتصاعد الحاد في أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة التابعة للتعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة زائير. وعززت البعثة ممارسات التنسيق الجيدة مع القوات الأجنبية المنتشرة في إطار القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا والاتفاقات الثنائية المبرمة بين السلطات الكونغولية والسلطات الأوغندية.

38 - وفي إيتوري، تواصلت البعثة عن كثب مع السلطات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية لمعالجة دوافع العنف، وتشجيع الحوار، واحتواء المزيد من التصعيد. وسيّرت البعثة أيضا دوريات معززة، بمفردها وبالإشتراك مع قوات الأمن الكونغولية، لكفالة الحماية المادية للمدنيين. وفي 8 كانون الثاني/يناير، تدخلت قوات البعثة لوقف هجوم شنته التعاونية من أجل تنمية الكونغو على سوق بلوكوا، في إقليم دجوغو، مما أجبر المهاجمين على الانسحاب. وسيّر لواء التدخل التابع للقوة عدة دوريات في منطقتي بيني وإرينغيتي، بمقاطعة كيفو الشمالية، لردع أنشطة الجماعات المسلحة وتعطيلها وصدّها. وأنشأت البعثة أيضا عمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في كامبالا في 20 شباط/فبراير وفي بوكوكو في 21 شباط/فبراير لمعالجة تصاعد انعدام الأمن في إقليم دجوغو، وعززت تنسيقها مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية.

39 - وفي منطقة الشمال الكبرى، عقدت البعثة عدة حلقات عمل مع جهات منها أعضاء لجان الحماية المحلية، والمجتمع المدني، وشبكات الإنذار المحلية، بهدف بناء القدرات في مجال الحوكمة الأمنية التشاركية وتعزيز آليات الإنذار المبكر. وواصلت البعثة الاحتفاظ بوجود لأغراض الحماية وتسيير دوريات للسيطرة على المناطق. وعلاوة على ذلك، استجابت البعثة بسرعة للحوادث التي تتطوي على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك من خلال الإجراء الطبي للمدنيين المصابين. وساهمت البعثة أيضا في تهيئة بيئة توفر الحماية من خلال تقديم المشورة التقنية للجهات الفاعلة في مجال الأمن القومي ومسؤولي الاستخبارات والمسؤولين القضائيين.

40 - وفي منطقة الشمال الصغرى، حافظت البعثة على وجود لأغراض الحماية في إقليمي روتشورو وماسيسي. وفي أعقاب استيلاء حركة 23 مارس على كيتشانغا، قامت قاعدة البعثة القريبة بحماية أكثر من 2 000 نازح داخل القاعدة وفي جوارها المباشر، وقدمت الإسعافات الأولية لـ 67 مدنيا مصابا. وسعت البعثة أيضا، بالتعاون مع السلطات الكونغولية، إلى تيسير حرية التنقل على طول المحاور الرئيسية لتمكين النازحين من المرور الآمن وإنشاء ممرات إنسانية لتقديم المعونة الحيوية.

41 - وفي كيفو الجنوبية، عززت البعثة الحوار من خلال التواصل مع السلطات المحلية، بما في ذلك الزعماء التقليديين، والجهات الفاعلة في مجال الحماية، والمجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية والشبابية. وواصلت البعثة أيضا توفير الحماية المادية، بما في ذلك للنازحين في بيجومبو وميكينغي. واستمرت الجهود الرامية إلى دعم تهيئة بيئة توفر الحماية، بما في ذلك عن طريق تيسير جلسات المحاكم المتنقلة.

42 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت البعثة أسبوعيا مع القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا والقوات المسلحة الكونغولية لكفالة التنسيق وتبادل المعلومات وفض النزاعات في مناطق العمليات.

وأقامت البعثة أيضا تنسيقا جيدا مع القوات الكينية المتمركزة في منطقة الشمال الصغرى، وحافظت على التنسيق مع القوات الأوغندية في منطقة الشمال الكبرى وجنوب إيتوري.

43 - وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 15 آذار/مارس، تلقى نظام شبكة الإنذار المحلية التابع للبعثة 1 072 إنذارا من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. واستجابت قوات أمن الدولة والبعثة لما نسبته 65 في المائة من تلك الإنذارات.

44 - وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 5 شباط/فبراير، اضطلعت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما عدده 71 مهمة موقعية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ودمرت 5 049 قطعة من الذخائر المتفجرة و 4 907 طلقات من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وتم تطهير ساحة المعارك على مساحة تناهز 13 كيلومترا مربعا. وعقدت البعثة أيضا دورات توعية بالذخائر المتفجرة لفائدة المشاركين، بمن فيهم ضباط الشرطة الوطنية والفئات الضعيفة من النازحين، وبثت برامج توعية عبر إذاعة أو كابي. ونُظمت دورة تدريبية على تقييم أخطار المتفجرات ودورة تدريبية على إدارة الأسلحة والذخائر لفائدة أفراد القوات المسلحة الكونغولية.

سابعاً - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار

45 - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم طوعا. ففي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 28 شباط/فبراير، نزعت البعثة سلاح 23 مقاتلا كونغوليا سابقا، من بينهم 15 طفلا، وقدمت لهم الدعم في مجال إعادة الإدماج، وبسّرت عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد خمسة مقاتلين روانديين سابقين، من بينهم امرأة، إلى أوطانهم، إلى جانب ثمانية معالين. واستُهلّت عدة مشاريع جديدة للحد من العنف الناجم عن النزاع، منها مشروع للإسهام في برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها في بوكافو، بكيفو الجنوبية، بينما أنجز مشروعان من الفترة السابقة في بيني، بكيفو الشمالية.

46 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، اشتركت البعثة ورئيس الوزراء في رئاسة اجتماع للمجلس التوجيهي الوطني لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار تمت خلاله الموافقة على تمويل آلية جديدة للاستجابة السريعة تهدف إلى تحقيق مكاسب سلام سريعة وملموسة للمقاتلين السابقين المسرحين ومجتمعاتهم المحلية. كما أعلن المجلس التوجيهي الوطني عن مساهمة جهة مانحة إضافية بقيمة 2,5 مليون دولار لدعم مبادرات المرأة والسلام والأمن في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها.

47 - وتعهّدت الحكومة بتخصيص مبلغ 75 مليون دولار لدعم مرحلة نزع السلاح والتسريح في قانون المالية لعام 2023. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفرج عن مخصصات أولية قدرها 8 ملايين دولار لنزع السلاح والتسريح في إيتوري، في ظل التنفيذ المشترك بين فريق التنسيق الإقليمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها ووزارة الدفاع.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها بعض التقدم في كيفو الجنوبية وإيتوري. وفي كيفو

الشمالية، تأخر وضع خطة تشغيلية على مستوى المقاطعات بسبب انعدام الأمن الناجم عن نشاط حركة 23 مارس والمظاهرات العنيفة التي اندلعت في غوما. وفي 1 آذار/مارس، استُهلّت مشاريع تجريبية في إطار البرنامج في المناطق ذات الأولوية في إيرومو (إيتوري) والحد الفاصل بين ماسيسي وواليكالي (كيفو الشمالية) وأوفيرا (كيفو الجنوبية). وتمثل المشاريع التجريبية معلما رئيسيا في تفعيل البرنامج. وسترکز هذه المشاريع، الممولة بمبلغ 6 ملايين دولار، على الحوار الديمقراطي وأنشطة النقد مقابل العمل في المجالات ذات الأولوية، باستخدام نهج مجتمعي لدعم إعادة الإدماج. وستستهدف المشاريع 6 000 من المستفيدين لمدة تسعة أشهر.

49 - وشاركت البعثة، في 27 كانون الثاني/يناير في بونيا، في اجتماع مع فريق التنسيق الإقليمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها والقوات المسلحة الكونغولية بهدف صياغة خطة تشغيلية لحملة توعية للمجتمعات المحلية والجماعات المسلحة في دجوغو وإيرومو ولبناء مواقع لنزع السلاح والتسريح في إيرومو ودجانغو وبامبو. وفي الفترة من 3 إلى 10 شباط/فبراير، قام وفد يتشكل من أعضاء فريق التنسيق الإقليمي للبرنامج على الصعيد الوطني وعلى صعيد إيتوري بتسيير بعثة ميدانية إلى إقليمي إيرومو ودجوغو، بمقاطعة إيتوري، لتدريب أفراد المجتمع المحلي الذين سيدعمون حملات التوعية الخاصة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها والإعداد لبناء مواقع للتسريح ونزع السلاح. وفي شباط/فبراير، بدأ المنسق الوطني للبرنامج عمليات نزع السلاح والتسريح في مقاطعة إيتوري.

باء - إصلاح قطاع الأمن

50 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لوضع إطار شراكة استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن مع الشركاء الدوليين والثنائيين. وفي 13 آذار/مارس، نظم مكتب مستشار الأمن القومي إلى جانب البعثة اجتماع مائدة مستديرة بشأن وضع سياسة للأمن القومي وخريطة طريق للتنفيذ.

51 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة ولجنة متابعة إصلاح الشرطة الاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن. وكان الهدف من الاجتماع هو إظهار المشاركة الوزارية في تنفيذ خطة العمل الخمسية للشرطة للفترة 2020-2024. وناقش المشاركون في الاجتماع تقييم منتصف المدة (2020-2021) واستراتيجية الاتصالات وخطة تشغيلية لتسهيل الوصول إلى النصوص التشريعية والتنظيمية وزيادة الوعي بإصلاح الشرطة.

52 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، أعلن وزير الدفاع سياسة جديدة للدفاع الوطني ترمي إلى إعادة تنشيط القوات المسلحة الكونغولية. وفي 19 كانون الثاني/يناير، اجتمع الوزير مع البعثة وملحقي الدفاع في البعثات الدبلوماسية لالتماس الدعم من أجل تنفيذ السياسة العامة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما لتنفيذها. وفي 3 آذار/مارس، اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بقانون ينشئ عناصر مسلحة احتياطية للدفاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة المحلية كجنود احتياط، لدعم القوات المسلحة الكونغولية.

53 - وواصلت البعثة دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لإشراك المرأة في جهود التجنيد وإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن دعم جلسات التوجيه لضابطات الشرطة والجيش وإعادة تأهيل مهجع للمجنندات في الجيش. وفي أعقاب تنفيذ المرحلة الأولى من حملة التجنيد التي

قامت بها القوات المسلحة الكونغولية، تلقت أكثر من 800 من النساء الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 25 عاما تدريباً أساسياً. وفي 10 شباط/فبراير، أطلقت القوات المسلحة الكونغولية، بالتعاون مع البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، المرحلة الثانية من حملة التجنيد مع عقد جلسات توعية للقيادات المجتمعية ومجموعات التركيز النسائية في ستة مجتمعات محلية حول كينشاسا.

54 - ودعمت البعثة صياغة مشروع قانون السجون الذي اعتمده الجمعية الوطنية في 1 كانون الأول/ديسمبر. وطُرحت ثلاثة قوانين أخرى بشأن إصلاح السجون على مجلس الوزراء للموافقة عليها. وفي 15 شباط/فبراير في كينشاسا، اشتركت البعثة ووزير الدولة لشؤون العدل في رئاسة الاجتماع السنوي للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة. ويدعم البرنامج الذي يستغرق أربع سنوات تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وقد تم توسيع نطاقه من المقاطعات الثلاث الأولى (كينيو الشمالية وتجانينقا وكاساي الوسطى) ليشمل كينيو الجنوبية وإيتوري. وفي شباط/فبراير، وافقت البعثة على المساهمة بمبلغ 384 526 دولارا في البرنامج المشترك لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة، وتحسين ظروف العمل ودعم مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

55 - في الفترة من 21 إلى 23 كانون الأول/ديسمبر، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقد اجتماع مائدة مستديرة نظمه وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية. وأتاحت هذه المناسبة فرصة لمناقشة الأبعاد الجنسانية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام الجارية.

56 - وفي 19 و 25 كانون الثاني/يناير في إيتوري، نظمت البعثة حلقتي عمل بشأن التغطية الإعلامية التي تراعي الفوارق بين الجنسين في بونيا ومهاجي، على التوالي. وشارك ما مجموعه 50 صحفياً، من بينهم 15 امرأة، في حلقتي العمل والتزموا ببث مواد توعية لمكافحة القوالب النمطية المتحيزة ضد السياسيات خلال الفترة الانتخابية.

تاسعا - أنشطة الأمم المتحدة المتكاملة

ألف - العملية الانتخابية

57 - بناء على طلب رسمي من الحكومة في 20 كانون الأول/ديسمبر، بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم اللوجستي إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن طريق نقل 50 طنا من المواد الانتخابية جواً من غوما إلى بونيا وبينني. وجرى نقل 73 طناً إضافياً من المواد براً وجواً إلى المواقع الانتخابية من بونيا، في إيتوري، إلى بوكافو، في كينيو الجنوبية.

58 - وفي كانون الثاني/يناير، أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فرقة عمل انتخابية متكاملة لتبسيط وتنسيق الدعم الانتخابي. وفي 2 شباط/فبراير، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الانتخابية

الوطنية المستقلة على مشروع دعم الانتخابات، الذي يتوخى تقديم الدعم في مجالات منها بناء القدرات والتربية المدنية ومراقبة الانتخابات، فضلا عن الدعم المالي لنقل وتسليم مجموعات مواد تسجيل الناخبين.

59 - وتواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع الشباب من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتشجيعهم على التسجيل وزيادة الوعي بين أقرانهم، وقاما بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في العملية الانتخابية.

باء - دعم النظام القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكافحة الإفلات من العقاب

60 - في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي للقضاء العسكري لمكافحة الإفلات من العقاب، مما أسفر عن إدانة 24 شخصا من موظفي الدولة (19 جنديا و 5 من ضباط الشرطة) و 10 من أفراد القوات الديمقراطية المتحالفة بارتكاب جرائم خطيرة تتعلق بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والقتل الخطأ والقتل العمد. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، برأت المحكمة العسكرية العليا في بونيا الرائد بيندو ساندوكا، الذي أدين بارتكاب جرائم حرب في آب/أغسطس 2022. وفي أعقاب الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في كاسيندي وبيني، قدمت البعثة المشورة التقنية إلى السلطات القضائية العسكرية في بيني، بما في ذلك حماية مسرح الجريمة. وفي 2 شباط/فبراير، زاد عدد نزلاء السجون ذات الأولوية البالغ عددها 12 سجناً بمقدار 1 125 شخصا ليصل إلى 25 856 شخصا (25 234 من الذكور و 622 من الإناث، من بينهم 777 من الأحداث)، مع وجود 72 بالمائة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأدى ارتفاع عدد حالات دخول المساجين الجدد إلى السجون ومحدودية قدرتها الاستيعابية إلى زيادة معدل الاكتظاظ من 458 في الفترة السابقة إلى 477 في المائة. وارتفع عدد السجناء المدانين بمقدار 1 062 سجيناً ليصل إلى 7 200 سجين، وانخفض عدد السجناء المحتجزين رهن المحاكمة انخفاضاً طفيفاً بمقدار 203 سجناء ليصل إلى 18 656 سجيناً على إثر دعوة البعثة إلى البت بسرعة في القضايا السابقة للمحاكمة.

61 - وحتى 2 شباط/فبراير، حدثت 15 حالة وفاة في أربعة سجون ذات أولوية، مقابل 37 سجناً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وذلك بسبب تعزيز مبادرات الرعاية الصحية. وتعززت الوفيات إلى حد كبير إلى الاكتظاظ، حيث سُجِّل أعلى عدد من الوفيات في ماكالا (11). وفي 11 شباط/فبراير، أعلن وزير الدولة لشؤون العدل الإفراج المشروط عن 501 محتجز، من بينهم 11 امرأة، في ماكالا، التي يبلغ عدد سكانها حالياً 11 450 نسمة، بينما تبلغ الطاقة الاستيعابية 1 500 نسمة.

62 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت البعثة والإدارة الوطنية للسجون عدة بعثات مشتركة لتقييم أوضاع السجون إلى تتجانيقا وكيفو الشمالية وإيتوري وبدأت مناقشات بشأن الخطة الوطنية لبناء 11 سجناً مركزياً.

63 - وفي كيرونغو، تتجانيقا، أسفرت المحاكمات التي دعمتها البعثة عن 31 إدانة بجرائم مختلفة، بما في ذلك العنف الجنسي. ودعمت البعثة أيضاً أداء نظام العدالة بتسليم إحدى قاعات المحكمة إلى محكمة الاستئناف في إيتوري وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات وأثاث المكاتب والمركبات لشركاء القضاء العسكري. وواصلت البعثة دعم المشاورات المتعلقة بعملية العدالة الانتقالية في أولي العليا في كانون الأول/ديسمبر. وحتى 28 شباط/فبراير، تمت استشارة ما لا يقل عن 22 178 شخصا.

- 64 - ودعمت البعثة صياغة القانون الإطار الذي يحدد المبادئ الأساسية بشأن حماية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والجرائم المخلة بالسلم والأمن وجبر ضررهم، وهو القانون الذي سنه رئيس الدولة في 26 كانون الأول/ديسمبر. ودعمت البعثة أيضا صياغة السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية التي سلّمت إلى وزير حقوق الإنسان في 10 كانون الثاني/يناير.
- 65 - وفي كاساي الوسطى، واصلت البعثة، في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير، تقديم الدعم التقني لتشغيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في المقاطعة، ولا سيما من خلال تدريب عشرة من أعضاء اللجنة.
- 66 - وفي 22 شباط/فبراير، اختتمت الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان زيارة رسمية إلى كينشاسا وغوما وبونيا، أعربت خلالها عن انزعاجها إزاء الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وناشدت جميع شركاء البلد إعطاء الأولوية لدعم عملية العدالة الانتقالية.

جيم - حماية الطفل

- 67 - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وفي الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 28 شباط/فبراير، تحققت البعثة من 674 انتهاكا جسيما ارتكب ضد 547 طفلا (303 فتيان و 244 فتاة)، بمن فيهم 158 طفلا اختطفوا (113 فتى و 45 فتاة). وكانت حركة 23 مارس مسؤولة عن أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها (151)، تليها فصائل التعاونية من أجل تنمية الكونغو (135) والقوات الديمقراطية المتحالفة (132). وورد أن قوات أمن الدولة مسؤولة عن 12 انتهاكا جسيما، بما في ذلك 7 حالات قتل وتشويه، و 4 حالات عنف جنسي، وحالة اختطاف واحدة.
- 68 - وفي الفترة من 3 كانون الأول/ديسمبر إلى 11 شباط/فبراير، وبناء على دعوة من القوات المسلحة الكونغولية، أجرت البعثة واليونيسف تقييمات مشتركة للتحقق من أعمار 7 233 مرشحا (من بينهم 210 مرشحات) للتجنيد في الجيش. ومن بين هؤلاء، تم التعرف على 277 مرشحا باعتبارهم أطفالا (267 فتى و 10 فتيات) وتم استبعادهم من عملية التجنيد.

دال - الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي في حالات النزاع

- 69 - في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس، وقع ما لا يقل عن 116 امرأة ورجل واحد ضحايا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن حوادث تضررت منها 98 امرأة. وتقيد التقارير بأن فصائل التوا ارتكبت معظم الانتهاكات (37 امرأة)، تليها حركة 23 مارس (22 امرأة)، ورايا موتومبوكي (5 نساء)، وفصائل نيانورا (5 نساء)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (5 نساء)، وفصائل ماي - ماي (4 نساء)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (امراتان)، وفصائل تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (امرأة واحدة). ويُزعم أن عناصر تابعة للدولة تتحمل المسؤولية عن حالات عنف جنسي شملت 18 امرأة ورجلا واحدا.
- 70 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت 46 في المائة من الحالات في كيفو الشمالية، و 34 في المائة في تنجانيقا، و 12 في المائة في إيتوري، و 5 في المائة في كيفو الجنوبية، و 2 في المائة

في مانبيما، و 1 في المائة في كاتانغا العليا. وعلاوة على ذلك، ظل انعدام الأمن يعوق إمكانية رصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتحقيق فيه، ولا سيما في إقليم روتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية.

عاشرا - استراتيجية الخروج

71 - في 6 كانون الثاني/يناير، ترأس السيد تسييسيكودي اجتماعا بين حكومة بلده وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمناقشة العلاقة بين الحكومة والبعثة، في جملة أمور أخرى، عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن 2666 (2022).

72 - وفي 22 شباط/فبراير، ترأس نائب رئيس ديوان وزارة التخطيط ورئيس المكتب المتكامل للبعثة اجتماعا ثالثا على المستوى التقني للفريق العامل الفرعي المشترك المعني بالمرحلة الانتقالية. وركزت المناقشات على الشروط الأمنية الدنيا التي تمكن من الانتقال المسؤول للبعثة، أي المعايير من I إلى 4 والمعيار 15. ولا تزال المناقشات جارية.

ألف - تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية

73 - خلال الفترة قيد الاستعراض، شرعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التخطيط للمرحلة الانتقالية على مستوى المقاطعات. وفي الفترة من 26 كانون الثاني/يناير إلى 14 شباط/فبراير، نظمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حلقات عمل لإنشاء الفريق الانتقالي المتكامل على مستوى المقاطعة في كل من كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري. وفي تنجانيقا، وفي أعقاب جلسات التحقق التقني التي يسرتها حكومة المقاطعة في 2 كانون الأول/ديسمبر و 6 كانون الثاني/يناير في كالمي، أقر الفريق القطري الخطة الانتقالية للمقاطعات، وحدد الإجراءات ذات الأولوية في أربعة مجالات استراتيجية (حماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار، والإصلاح المؤسسي، والاتصالات).

74 - وأجرت البعثة أنشطة توعية وتواصل مكثفة لإعداد المجتمعات المحلية لإغلاق عدة قواعد وتيسير تسليم المهام إلى السلطات الكونغولية. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أوفدت البعثة والسلطات المحلية بعثة تقييم مشتركة في مرحلة ما قبل الإغلاق إلى بيجومبو، في جنوب كيفو، وتعاونت مع ممثلي جميع المجتمعات المحلية (بافيرا، وبابيمبي، وبانيامولينغي، وبافوليرو، وبانيندو). وفي 7 شباط/فبراير، أوفدت البعثة والأمين التنفيذي لحكومة كيفو الجنوبية بعثة تقييم مشتركة أخرى لمرحلة ما قبل الإغلاق إلى والونغو. وفي 16 شباط/فبراير، نشرت البعثة فريقا مشتركا للحماية في موتوانغا، بكيفو الشمالية، لتسليم قاعدة العمليات المؤقتة رسميا إلى السلطات المحلية. وفي 31 كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة إحاطة إلى 12 عضوة من أعضاء المجتمع المدني بشأن أداء شبكة الإنذار المحلية. وفي 21 شباط/فبراير، سلمت البعثة، عقب انسحابها من تنجانيقا، معسكرها السابق في بنديرا بمقاطعة تنجانيقا إلى الشرطة الوطنية الكونغولية، وقدمت الدعم اللوجستي لنشر 174 من ضباط الشرطة الوطنية في المنطقة.

باء - معلومات مستكملة عن التكامل وتعبئة الموارد

75 - في الفترة من 7 إلى 11 شباط/فبراير، أجريت زيارة رفيعة المستوى مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في كينشاسا بهدف تحسين مواءمة الدعم الدولي مع أولويات بناء السلام والتنمية لدى السلطات الكونغولية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعميق التعاون على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي

مع الشركاء لضمان انتقال مسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الهدف من الزيارة أيضا تعزيز الدعم المتكامل لعملية نيروبي وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها وإصلاح قطاع الأمن.

76 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، وافق صندوق بناء السلام على تمويل مشروعين في تنجانيقا لتوطيد السلام بشأن الوصول العادل للموارد الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية لقبيلتي التوا والبانغو (2,5 مليون دولار) وبشأن الإدارة الأمنية الشاملة للجميع في إقليم نيونزو (2,5 مليون دولار). وسينفذ كلا المشروعين كل من اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، على التوالي.

77 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني لوضع خطط على صعيد المقاطعات في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها تراعي الفوارق بين الجنسين، وساهمت في آلية التنسيق المشتركة بقيادة البعثة لدعم البرنامج. كما اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطوات لتعبئة الموارد، بالتعاون مع البعثة، لدعم الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى قطاع الأمن.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون)

العنصر العسكري

78 - حتى 15 آذار/مارس، كان العنصر العسكري للبعثة قد نشر 12 501 جندي، 6,1 في المائة منهم من النساء، و 498 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات، 24 في المائة منهم من النساء، من أصل قوام مأنون به يبلغ 13 500 جندي و 508 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات. وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 31 كانون الثاني/يناير، نفذت البعثة 4 عمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل وسيّرت 6 369 دورية نهائية، و 5 122 دورية ليلية، و 540 دورية ومهمة بعيدة المدى، و 691 دورية مشتركة، و 610 دورية حراسة، وعملية استطلاع جوي واحدة.

79 - وتمشيا مع التزامات البعثة في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وباستخدام المنهجية الجديدة للمهام والمعايير والمؤشرات، أجرت البعثة تقييمات لعشر وحدات عسكرية، وأربع وحدات طبية، ووحدة طيران، وسرية إشارة واحدة، وسرية هندسية واحدة، وسرية واحدة من القوات الخاصة. واستوفت جميع الوحدات التي خضعت للتقييم المعيار المطلوب. وأظهرت التقييمات مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بالكفاءة المهنية، والروح المعنوية، وارتفاع المعايير أثناء التدريبات، وانضباط الأفراد. وأظهرت إحدى الوحدات التي جرى تقييمها أوجه قصور في إدارة شؤون الموظفين (سياسة الإجازات) والاستخبارات العسكرية لحفظ السلام. ووُضعت خطة لتحسين الأداء لكل وحدة ابتغاء تنفيذ التدابير التصحيحية.

80 - وظل عدد أفرقة التواصل النسائية 14 فريقا، وهو ما يمثل 9 في المائة من القوام الإجمالي للقوة. وفي إطار التعزيز المستمر لتقييمات الوحدات العسكرية، أجرى العنصر العسكري تقييمات داخل البعثة لا تزال قيد الاستعراض، باستخدام منهجية المهام والمعايير والمؤشرات التي وضعها مكتب الشؤون العسكرية

والتي شُرع بالفعل في تطبيقها على جميع الوحدات تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التقييمات التجريبية للمقار القطاعية والوحدات الطبية ووحدات الشرطة العسكرية جارية.

81 - وتمثل النساء 24,3 في المائة من ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين في البعثة، مقارنة بنسبة 25,7 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في حين زادت نسبة مشاركة الإناث في الوحدات العسكرية زيادة طفيفة من 7,5 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 7,6 في المائة. واضطلعت أفرقة التواصل النسائية والمختلطة بأكثر من 60 نشاطا من الأنشطة المتفاوتة من حيث طبيعتها، بما في ذلك القيام بمشاريع التوعية في مجال التعاون المدني - العسكري وتسيير الدوريات.

عنصر الشرطة

82 - حتى 15 آذار/مارس، كان عنصر الشرطة قد نشر 1 589 فردا: 1 240 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، من بينهم 205 نساء، و 349 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، من بينهم 108 ضابطات، من أصل القوام المأذون به وهو 1 410 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة و 591 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات. وأنجزت وحدات الشرطة المشكّلة 4 229 تدخلا من تدخلات الاستجابة السريعة، و 282 عملية حراسة، و 1 934 دورية، و 1 066 دورية مشتركة مع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، و 114 دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية و 98 دورية حول مخيمات النازحين داخليا.

83 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ معدل الأداء العام لأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات 74 في المائة. ويمثل هذا انخفاضا بنسبة 4 في المائة عن الفترة السابقة، بسبب أفراد الشرطة الذين ألحقوا بالبعثة حديثا والذين حصلوا على درجات تقييم عملياتية ومهنية أقل. وجرى تقييم ثنائي وحدات للشرطة المشكّلة من حيث فهم ودعم تنفيذ الولاية، والقيادة والتحكم، والجاهزية العملياتية والقدرة، والإدارة، والتدريب، واستدامة القدرة اللوجستية والدعم الطبي. وحصلت جميع الوحدات على درجة تقييم مرضية. وأجري ما مجموعه 18 عملية تفتيش للجاهزية العملياتية، و 914 دورة تدريبية، و 96 عملية تفتيش تدريبية لجمع وحدات الشرطة المشكّلة.

العنصر المدني

84 - حتى 13 شباط/فبراير، كان يعمل في البعثة 2 158 موظفا مدنيا (21,2 في المائة منهم نساء)، من بينهم 302 من متطوعي الأمم المتحدة و 34 من موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات. وهو ما يمثل 92 في المائة من الوظائف المعتمدة.

التخطيط الشامل وتقييم الأداء

85 - تواصل البعثة تنفيذ إطارها لنتائج نظام التخطيط الشامل وتقييم الأداء، وإعداد صحائف وقائع تدعم الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن، مرفقة برسوم بيانية توضح الاتجاهات في البيئة الأمنية والعملياتية والعلاقة بين التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والتدابير التي تتخذها البعثة. وفي 1 آذار/مارس، انتهت البعثة من إجراء استعراض مستندي لإطار نتائجها لكفالة اتساقه التام مع السياق العملي والتوجيه الاستراتيجي بشأن تنفيذ الولاية.

باء - الاتصال الاستراتيجي

86 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثفت حملات نشر المعلومات المضللة والمغلوبة بشأن البعثة والحملات المعادية لها. وفي 6 شباط/فبراير، اندلعت احتجاجات عنيفة في غوما، بكيفو الشمالية، احتجاجا على النقص الملحوظ في دعم القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا والبعثة لقوات الأمن الكونغولية في قتالها ضد حركة 23 مارس. وباستخدام أداة الرصد "Talk Walker"، رأت البعثة أن المشاعر السلبية ضدها قد ازدادت. وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، نشرت بعض الجماعات الناشطة تهديدات بالاعتداء الجسدي على أفراد البعثة ومنشأتها، إذا استولت حركة 23 مارس على غوما.

87 - وكثفت البعثة وجودها على شبكة التواصل الاجتماعي باستخدام صيغة شرائط الفيديو والصور والملاحظات الصوتية باللغتين الفرنسية والسواحيلية لفضح الاتهامات الباطلة. وفي 23 كانون الثاني/يناير، أصدرت البعثة بشكل استباقي رسالة للتصدي للبيانات الكاذبة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي والمنسوبة إلى الممثل الخاص للأمين العام. وفي أعقاب الهجوم الذي استهدف قافلة تابعة للبعثة في مونيغي، بكيفو الشمالية، في 7 شباط/فبراير، أصدرت البعثة مواد فيديو للتصدي للمعلومات المضللة المتعلقة بالحادث.

جيم - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

88 - في الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 28 شباط/فبراير، سجلت البعثة 16 ادعاء جديدا بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين بين عامي 2006 و 2022 ضلع فيها 15 من الأفراد العسكريين. ولا تزال جميع هذه الادعاءات الـ 16 قيد التحقيق من جانب البلدان المعنية المساهمة بقوات أو من جانب الأمم المتحدة.

89 - وكفلت البعثة دعم الضحايا المزعومين البالغ عددهم 16 ضحية، بمن فيهم أطفال، وتلقى الأطفال موضوع شكاوى متعلقة بإثبات الأبوة الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي في الوقت المناسب، ووفقا لبروتوكولات مساعدة الضحايا المعمول بها من قبل الجهات المقدمة للخدمات، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشمل المساعدة المقدمة للضحايا التدريب المهني لتشجيع الاكتفاء الذاتي.

90 - وتمشيا مع سياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، عززت البعثة استراتيجياتها الوقائية، بما في ذلك تقييم المخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف. ونفذت البعثة، بالشراكة مع السلطات المحلية، ومع شبكات الآلية المجتمعية لتقديم الشكاوى، وعددها 43 شبكة، ومنظمات المجتمع المدني، أنشطة مكثفة في مجال التوعية، خاصة في المناطق التي يكون فيها حضور قوي لأفراد البعثة النظاميين. وبالإضافة إلى ذلك، أطلعت البعثة كيانات الأمم المتحدة المعنية على نتائج تقارير التحقيق والتوصيات ذات الصلة.

91 - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن 19 ادعاء جديدا من الادعاءات غير المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكان من بين الجناة 6 مدنيين و 10 أفراد نظاميين و 3 من أفراد الشرطة. وهذه الادعاءات، التي تتعلق بحالات القتل والسرقة والاحتيايل والاعتداء الجسدي والنشاط الخارجي غير المأذون به وتضارب المصالح والتجارة غير المشروعة والاتجار بالسلع المحظورة، كلها قيد التحقيق.

ثاني عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

92 - في شباط/فبراير، أدى النقص الملحوظ في دعم البعثة لقوات الأمن الكونغولية في مجال مكافحة حركة 23 مارس إلى تأجيج المشاعر المناهضة للبعثة وإلى اندلاع مظاهرات عنيفة استهدفت البعثة، بما في ذلك حوادث شملت إقامة حواجز على الطرق وشن هجمات على القوافل وإلقاء الحجارة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أعاق حرية تنقل البعثة. واعتمدت البعثة على وجه السرعة تدابير للتخفيف، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة. وعلاوة على ذلك، تبذل البعثة جهوداً متواصلة لإبلاغ السلطات بتطبيق اتفاق مركز القوات.

93 - وفي 5 شباط/فبراير، تعرضت طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة كانت متجهة من بيني إلى غوما لإطلاق نار من مهاجمين مجهولي الهوية. وقُتل أحد حفظة السلام وجرح آخر. وتمكنت طائرة الهليكوبتر من الهبوط في غوما. وفي 6 شباط/فبراير، فتحت السلطات القضائية العسكرية في غوما تحقيقاً قضائياً في الحادث، وتقدم البعثة الدعم التقني في هذا الصدد.

94 - وفي 7 شباط/فبراير، هاجم حشد من الناس قافلة تابعة للبعثة، ترافقها القوات المسلحة الكونغولية، في طريقها إلى مخيم مونيغي في كيفو الشمالية. وخلال الحادث، أصيب 30 من قوات حفظ السلام وسبعة موظفين غير متعاقدين مع الأمم المتحدة وجندي كونغولي واحد، وقُتل خمسة مدنيين على الأقل. وأفيد أيضاً بأن ثلاثاً على الأقل من هذه الشاحنات قد نُهبَت وأُحرقت. وفي اليوم نفسه، فتحت السلطات الكونغولية تحقيقاً قضائياً، وتقدم البعثة الدعم التقني في هذا الصدد.

95 - وانخفض عدد حوادث الأمن والسلامة من 160 حادثاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 87 حادثاً، وهو ما يمكن أن يكون ذا صلة بالتدابير التي اتخذت في أعقاب المظاهرات المناهضة للبعثة. وتشمل هذه الحوادث، التي أثرت على ما مجموعه 46 فرداً من أفراد الأمم المتحدة (40 رجلاً و 6 نساء)، 3 حوادث تتعلق بالنزاع المسلح، و 38 حادثاً متصلاً بالجريمة، و 27 حالة اضطرابات مدنية، و 19 حالة تتعلق بالأخطار.

96 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، راقبت البعثة جلسة الاستئناف أمام المحكمة العسكرية العليا في سجن ندولو في كينشاسا فيما يخص 50 شخصاً أُدينوا فيما يتعلق باغتيال خيريري الأمم المتحدة في كانانغا في عام 2017. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر في غوما، أُدين ستة أشخاص بتهمة السطو والتمرّد وتدمير الممتلكات فيما يتعلق بالهجوم على مباني البعثة في تموز/يوليه 2022. وثمة قضية ثانية جارية فيما يتعلق بذلك الهجوم، وهي تشمل 10 متهمين.

ثالث عشر - ملاحظات

97 - إنني أرحب باعتماد جمهورية الكونغو الديمقراطية ميزانية وطنية طموحة لعام 2023. وأمل أن تكون هذه الميزانية بمثابة أداة لتسخير الأداء الاقتصادي القوي الذي حققه البلد من أجل دعم الإصلاحات الأساسية وإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية.

98 - وعلى الرغم من التحديات المطروحة، فإن الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة إنجاز عملية تسجيل الناخبين في الوقت المناسب فيما يخص

انتخابات عام 2023 جديرة بالثناء. وأعرب عن تفاؤلي بمعدلات تسجيل النساء في عملية التصويت، وذلك مؤشر إيجابي على مشاركتهن السياسية المجدية. وأكرر الإعراب عن استعداد منظومة الأمم المتحدة لمساعدة السلطات الكونغولية على تنظيم انتخابات تلبية توقعات الشعب الكونغولي، من خلال مساعيها الحميدة ودعمها التقني واللوجستي المحدود.

99 - إن الأزمة الأمنية والإنسانية المتفاقمة بسرعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في البلد وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لا يزال آلاف الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، يقعون ضحايا للعنف والاعتداء الجنسي على أيدي الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة زائير، وحركة 23 مارس، وجماعات ماي - ماي. ويجب وقف العنف الذي لا يوصف الذي ترتكبه هذه الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ومرة أخرى، أدعو كل الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية إلى إلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط ووضع حد للمعاناة الناجمة عن أفعالها. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

100 - ويدعوني للتفاوض باستمرار تعبئة المنطقة استجابة للحالة المقلقة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بالجهود الجارية لضمان أن تعزز مختلف المبادرات الدبلوماسية الجارية بعضها بعضا وأن تحقق نتائج ملموسة لآلاف الكونغوليين الذين هم في أمس الحاجة إلى وضع حد لدورات العنف المتكررة. وأدعو حركة 23 مارس إلى التقييد بوقف إطلاق النار من أجل تهيئة الظروف المواتية لانسحابها الكامل والفعال من جميع المناطق، تمشيا مع قرارات مؤتمر قمة لواندا المصغر المعقود في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. والبعثة مصممة على الاستفاضة من قدراتها في دعم عمليتي لواندا ونيروبي والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. كما أشعر بالقلق إزاء التوترات المتصاعدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشجع كلا الجانبين على تسوية خلافاتهما من خلال الحوار والآليات القائمة لتسوية النزاعات.

101 - ويساورني قلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، التي تفاقت بسبب مستويات غير مسبوقة من النزوح الجماعي. ويحتاج حاليا نحو 26,4 مليون شخص، أي نسبة 30 في المائة من السكان، إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وإنني أدعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين، وأشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة في ظل ظروف صعبة. وأدين بشدة الهجوم على طائرة هليكوبتر تابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في 24 شباط/فبراير، وأدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأشيد بإنشاء جسر جوي إنساني مؤخرا في غوما، وأحث الشركاء على مضاعفة جهودهم لضمان التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023.

102 - وإنني أدين بشدة الهجوم الذي وقع في 5 شباط/فبراير على طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة في كيفو الشمالية وأسفر عن مقتل أحد حفظة السلام. وأعرب عن خالص تعازي لأسرة القتيل من أفراد حفظ السلام. وأذكر بأن الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة من شأنها أن تشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي، وأدعو السلطات الكونغولية إلى أن تحقق في هذا الحادث وأن تسرع بتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. وفي غضون ذلك، أحث البلدان المساهمة بقوات على الحفاظ على موقف قوي سعيًا إلى تحقيق الأولويات الأساسية المنوطة بالبعثة، تمشيا مع مبادئ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

103 - وأشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك مجال لخطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك ضد قبائل معينة، وأكرر تأكيد أنه يجب محاسبة جميع المسؤولين عن ذلك. وإنني أشجب استمرار العنف والسرديات العدائية التي تستهدف البعثة. وأشعر بقلق بالغ إزاء الهجوم الأخير على قافلة تابعة للبعثة، وهو ما أدى إلى مقتل مدنيين وإصابة حفظة السلام بجروح. وأعرب عن تعازي لأسر الضحايا وأتمنى الشفاء العاجل لجميع المصابين. وأكد من جديد استعداد البعثة للمشاركة في إجراء تحقيق مشترك مع السلطات الكونغولية في هذا الحادث المأساوي.

104 - وأرحب بالتزام السلطات الكونغولية بالتعاون عن كثب مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لتمهيد الطريق لانسحاب البعثة على نحو تدريجي ومتسم بالمسؤولية ومستند إلى الظروف. وأتطلع إلى اختتام المناقشات الجارية بسرعة مع الحكومة بشأن إعادة تقييم الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة، التي ستكون بمثابة أساس للعمل الذي يجب الاضطلاع به معا لتحقيق هذا الهدف المشترك.

105 - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة، بينتو كيتا، على جهودها الدؤوبة وقيادتها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري وشكري لجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على التزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

